A S

الأمم المتحدة

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.
GENERAL
A/36/112
S/14387
27 February 1981
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الجمعية العامة
الدورة السادسة والثلاثون
البنود ٤٦ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٨
من القائمة الأولية*.
انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية
في الشرق الأوسط
استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي
اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها
الاستثنائية العاشرة
عقد اتفاقية دولية بشأن تعزيز أمن الدول
غير الحائزة للأسلحة النووية ضد
استعمال الأسلحة النووية أو التهديد
باستعمالها
نزع السلاح العام الكامل
استعراض تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز
الأمن الدولي

مجلس الأمن
السنة السادسة والثلاثون

رسالة مؤرخة في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ موجهة من الأمين العام من الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة

أتشرف بابلاغكم أن حكومة مصر قد أكملت في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨١ عملية التصديق على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (قرار الجمعية العامة ٢٣٧٣ (د - ٢٢) ، المرفق) . كذلك أودعت اليوم ، ٢٦ شباط/فبراير ١٩٨١ ، صكوك التصديق لدى حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية .

---

* A/36/50 .

وستجدون مرفقا بهذه الرسالة نسخة من البيان الصادر عن وزارة خارجية مصر بمناسبة ايداع صكوك التصديق على المعاهدة المشار اليها هنا .

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لتوجيه نظركم الى ما يلي :

(أ) أن مصر قد وقعت على معاهدة عدم الانتشار في ١ تموز/يوليه ١٩٦٨ وصدقت عليها في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٨١ كتعبير آخر عن التزامها العميق بعدم انتشار الأسلحة النووية .

(ب) منذ الدورة التاسعة والعشرين للجمعية العامة في عام ١٩٧٤ ومصر تؤيد انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط . وكانت مبادرة مصر هي الأساس الذى اتخذت الجمعية العامة بناء عليه قرارها ٣٢٦٣ (د - ٢٩) المؤرخ في ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ بشأن انشاء هذه المنطقة . واتخذت الجمعية العامة منذ ذلك الوقت سلسلة من القرارات ، بمبادرة من مصر ، آخرها القرار ٣٥/١٤٧ المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ .

(ج) ينبغي اعتبار تصديق مصر على معاهدة عدم الانتشار دليلا فعليا على التزامها بعدم انتشار الأسلحة النووية بصورة عامة واسهاما ملموسا في عملية ضمان انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط بصورة خاصة .

(د) أن مصر ، بانضمامها الى المعاهدة ، قد أوفت بالتزاماتها بموجب الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣٥/١٤٧ ولذلك فهي تكرر دعوتها الى انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط .

وأرجو منكم التكرم بتعميم هذه الرسالة ، هي والبيان المرفق بها ، بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة ، تحت البنود ٤٦ و ٥١ و ٥٣ و ٥٥ و ٥٨ من القائمة الأولية ، ومن وثائق مجلس الأمن .

(توقيع) أ. عصمت عبد المجيد
السفير
الممثل الدائم

المرفق

البيان الصادر عن وزارة الخارجية بمناسبة قيام حكومة جمهورية مصر العربية بايداع صكوك تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

ان توقيع مصر ثم تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ينبع من اقتناعها بأن انتشار الأسلحة النووية يهدد أمن الانسانية ولذلك ينبغي كبحه . وقد يكون من المناسب الاشارة في هذا الصدد الى أن مصر ، وهي من بين أولى البلدان التي دعت الى عقد المعاهدة في وقت مبكر ، قد قامت بدور مفيد في التفاوض بشأنها . وكانت المعاهدة تتويجا منطقيا للجهود السابقة التي أدت بنجاح الى عقد معاهدة عام ١٩٦٣ حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء .

ان التزام مصر بموجب أحكام معاهدة عدم الانتشار ، بالامتناع أى عن الحصول ، على أى نحو ، على الأسلحة النووية أو عن صنعها لا ينبغي أن يضر بحقها ، غير القابل للتصرف ، في استحداث الطاقة النووية واستخدامها للأغراض السلمية ، وفقا لأحكام المادة الرابعة من المعاهدة ، التي تؤكد الحق غير القابل للتصرف الذى تملكه جميع الأطراف في المعاهدة في انماء بحث وانتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون أى تمييز . والنص على ذلك الحق في المعاهدة نفسها هو في الواقع تدوين لحق أساسي لا يمكن التنازل عنه أو الانتقاص منه .

وانه استنادا الى هذا المنطلق تعلق مصر اهتماما خاصا على أحكام المادة الرابعة من المعاهدة التي تطلب الى الدول الأطراف في المعاهدة ، والقادرة على ذلك ، التعاون في الأسهام في زيادة انماء تطبيقات الطاقة النووية للأغراض السلمية ، ولا سيما في أقاليم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة ، مع ايلاء المراعاة الحقة لحاجات مناطق العالم النامية .

ولذلك فان مصر ، وهي تقدم على بناء مفاعلات للطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية من أجل تلبية احتياجاتها المتزايدة الى الطاقة واللازمة لرخاء شعبها ورفاهيته ، تشعر بأن لديها مبررات لأن تتوقع تلقي المساعدة والدعم من الدول الصناعية التي تمتلك صناعة نووية متقدمة . ونحن نؤكد أن ذلك انما يتفق مع المادة الرابعة من المعاهدة نصا وروحا ، خاصة بالنظر الى أن مصر تقبل ، وفقا للمادة الثالثة من المعاهدة ، تطبيق نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على الأنشطة النووية السلمية التي يضطلع بها داخل اقليمها .

وفي اطار ما هو منصوص عليه في المعاهدة من حقوق لجميع الأطراف فيها بشأن استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية ، تود مصر أن تشير الى أحكام المادة الخامسة من المعاهدة ، التي تنص على تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية والتي تكون أطرافا في المعاهدة بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية . ورغم أن هذه التطبيقات تثير في الوقت الحاضر

صعوبات معينة ، خاصة بالنظر الى آثارها الضارة على البيئة ، فان مصر تعتقد اعتقادا راسخا ، مع ذلك ، بأنه لا ينبغي اعفاء الدول الأطراف في المعاهدة من مسؤوليتها في تعزيز البحث والتطوير المتعلقين بهذه التطبيقات ، من أجل تذليل جميع الصعوبات التي تنطوى عليها هذه التطبيقات حاليا .

وتود مصر أن تعرب عن استيائها الشديد من الدول الحائزة للأسلحة النووية ، وخاصة الدولتين العظميين ، بسبب اخفاقهما في اتخاذ تدابير فعالة تتصل بوقف سباق التسلح النووى ونزع السلاح النووى . ورغم أن مصر ترحب بمعاهدتي الحد من الأسلحة الاستراتيجية لعامي ١٩٧٢ و ١٩٧٩ ، المعروفتين بمعاهدة الجولة الأولى من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ومعاهدة الجولة الثانية من محادثات الحد من الأسلحة الاستراتيجية ، فانه لا يسعها الا أن تؤكد أن هاتين المعاهدتين لم تخفقا فحسب في تحقيق وقف فعال لسباق التسلح النووى ، كمّا ونوعا ، ولكنهما أتاحتا الفرصة أيضا لاستحداث جيل جديد من أسلحة التدمير الشامل .

وفضلا عن ذلك ، ورغم انقضاء أكثر من ١٧ سنة منذ عقد معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء ، الموقعة في عام ١٩٦٣ ، تزعم الدول الحائزة للأسلحة النووية أن صعوبات شتى مازالت تعترض عقد اتفاق بشأن فرض حظر دائم على جميع تجارب الأسلحة النووية ؛ وفي الواقع فان المطلوب هو الحاجة الى ارادة سياسية تحقق هذه الغاية .

وبناء عليه ، تغتنم مصر هذه الفرصة ، أى ايداع صكوك تصديقها على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، لتناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في المعاهدة بالوفاء بالتزامها الذى سيتم بمقتضاه وقف سباق التسلح النووى وتحقيق نزع السلاح النووى .

وتطلب مصر أيضا الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل جميع الجهود الممكنة بغية تحقيق حظر دائم على جميع أنواع تفجيرات الأسلحة النووية في موعد مبكر . وهذا سيؤدى الى وقف استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة التدمير الشامل ، وذلك بقدر ما سيؤدى وقف توفير المادة الانشطارية للأغراض العسكرية الى كبح الزيادة الكمية في الأسلحة النووية .

أما فيما يأمن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، فان رأى مصر المدروس يتمثل في أن قرار مجلس الأمن ٢٥٥ المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيه ١٩٦٨ لا يزود الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بضمانة حقيقية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها من جانب الدول الحائزة لهذه الأسلحة . ولذلك تناشد مصر الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تبذل جهودها بقصد عقد اتفاق يحظر مرة واحدة والى الأبد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضد أى دولة .

ويتفق اتخاذ هذه الخطوات مع نص وروح المبادئ الارشادية الأساسية التي صاغتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فيما يتعلق بعقد معاهدة عدم الانتشار ، وخاصة مبدأ توازن المسؤوليات والالتزامات المتبادلة للدول النووية والدول غير النووية ؛ والمبدأ الذى ينص على أن المعاهدة ينبغي أن تكون خطوة تجاه تحقيق نزع السلاح العام الكامل وخاصة نزع السلاح النووى .

لقد قامت مصر ، استنادا الى اقتناعها الراسخ بأن انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في أجزاء مختلفة من العالم سيساعد في تمكين معاهدة اعدم الانتشار من تحقيق هدفها ، ببـــذل جهود كبيرة ترمي الى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وكذلك في افريقيا .

وفي هذا الصدد ، تعرب مصر عن ارتياحها للقرار ٣٥/١٤٧ الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة باتفاق الآراء في دورتها الخامسة والثلاثين ، والذى يدعو بلدان الشرق الأوســط ، ريثما يتم انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة ، الى أن تعلن رسميا تأييدهلـــا لتحقيق هذا الهدف وأن تمتنع ، على أساس متبادل ، عن انتاج الأسلحة النووية أو الحصول عليها أو حيازتها ، وأن تودع تلك الاعلانات لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة .

وفي الختام تود مصر أن تشير الى أنها قد صدّقت على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، بدافع ايمانها القوى بأن هذه الخطوة تتفق مع مصالحها الوطنية الحيوية ، بقدر ما تنجح المعاهدة في كبح انتشار الأسلحة النووية في جميع أنحاء العالم ، وخاصة في الشرق الأوسط ــ وهو منطقـــة ينبغي أن تظل خالية تماما من الأسلحة النووية ــ اذا أريد للمعاهدة أن تسهم بفعالية في تحقيق السلم والاستقرار والرخاء لشعبها وكذلك للعالم بوجه عام .

ــ ــ ــ ــ ــ